

مواهب الرحمن على غاية البيان محمد بن احمد بن الحسن بن سليمان المعروف بالمتولي

(1248هـ - 1313هـ) دراسة وتحقيق

د. ليث قهير عبد الله

جامعة الانبار - كلية الآداب

قسم اللغة العربية

د. احمد عبد الله حمود

جامعة الانبار - التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين ، وبعد :

فهذا البحث تحقيق لكتاب (مواهب الرحمن على غاية البيان) وهو مختص بطرق قراءة (الآن) موضعي يونس ، وقد تألف من فقرتين : أولاهما منظومة الإفراني^(١) والأخرى شرح المتولي^(٢) لها ، وقد ذكر للكتاب عنوانان : أحدهما شرح الوفراني في حل مشكلات الآن موضعي يونس وهو في صفحة العنوان ، والآخر مواهب الرحمن على غاية البيان ، وهو ما صرح به الشارح في آخر الكتاب ، والأصح هو الأخير لما فيه من تصريح ، وأن العنوان الأول يحتاج إلى تأويل حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تقديره شرح منظومة الوفراني وليس على أن الوفراني هو الشارح ، ولعل ذلك من تصرف النساخ ، أو أنه اشتهر بذلك^(٣) .

وسبب التأليف هو حل مشكلة كلمتي الآن في سورة يونس ، إذ لم يتوصل أحد إلى القول الفصل فيها ، فقد وردت قراءات زائدة ، وأغفلت أخرى ، فبهذا التأليف ثمن الفائدة ، وتبين بطلان ما يقرأ به الآن من الأوجه الزائدة^(٤) .

ويمكن القول إن السبب في هذه المشكلة هو ما وقع في هذه اللفظة من عارض وتغيير ، فأصل اللفظة (آن) بهمزة مفتوحة ممدودة وبعدها نون مفتوحة ، وهي اسم مبني علم على الزمان الحاضر ، وإشارة إلى وقت أنت فيه ، ثم دخلت عليه (أل) التي للتعريف ، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام ، فاجتمع فيها همزتان مفتوحتان متصلتان : الأولى همزة الاستفهام ، والأخرى همزة الوصل^(٥) ، وقد أجمع القراء على استيفاء الهمزتين والنطق بهما معا وعدم حذف إحداهما ، ولكن لما كانت مشقة في النطق بهما ذهب قسم إلى تغيير الهمزة الثانية ولكن باختلاف في ذلك التغيير ، فمنهم من غيرها بإبدالها ألفا مع المد المشبع نظرا لالتقاء الساكنين ، ومنهم من سهلها بين الهمزة والألف ، وذهب قسم آخر إلى تحقيق الهمزة ، ولكل من المذهبين حجة ، فالحجة لمن حقق أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له ووفاه حقه ، والحجة لمن خفف أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة فحركها بحركتها ، وأسقطها كما قرأ (قد أفلح المؤمنون)^(٦) قد أفلح بفتح الدال وتخفيف الهمزة^(٧) .

أما النسخة المعتمدة في التحقيق فتم الحصول عليها من مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية قسم المخطوطات ، ضمن مجموع أوله هذه النسخة ، تحت الرقم ٥١١ وهي النسخة الوحيدة - وقد كتبت في زمن المؤلف - إذ لم نحصل على سواها مع ما بذلناه من جهد كبير في ذلك ، غير أننا وجدنا المنظومة كاملة في كتاب غيث النفع^(٨) في القراءات السبع للصفافسي (١١١٨ هـ) فاعتمدت نسخة في مقابلة المنظومة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منَّ على أهل اختصاصه بفهم غوامض العلوم ، وأرشدهم لإدراك حقائق المشكلات بالمنطوق والمفهوم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي السيادة التامة والرسالة العامة ، وآله وأصحابه والتابعين ، ومن تلاهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ، وبعد :

فهذا شرح لطيف لمنظومة الشيخ المحقق الثقة محمد شمس الدين الوفراني المغربي - رحمه الله - التي نظمها فيما يتعلق بـ (الآن) موضعي يونس^(٩)، وهي منظومة غريبة المثال ، كثيرة النوال ، استودعها من الفرائد ما تقرُّ به أعين الطلاب ، وما يوقف على صحيح الرواية^(١٠) بطريق الدراية من غير ما توهم واكتتاب ، جعل الله تعالى جزاءه الجنة ، ووالى عليه إحسانه ومنّة ، بمنّ وكرمه ، آمين .

يقول راجي العفو والغفران من ربّه مُحمّد الأفراني^(١١)

الراجي هو المؤمل ، والعفو والغفران الصفح والتجاوز ، وعطف الغفران على العفو عطف تفسير ، والربُّ السيد ، يعني يقول : المؤمل للصفح والتجاوز من سيده ، أي عن جميع ذنوبه بقرينة الحذف ، ومحمّد بدل من راجي أو عطف بيان ، الوفراني نسبة لقرية بأقصى المغرب بالقرب من مدينة فاس على مراحل [٢ / ظ] ، أخذ عن سيدي عبد الرحمن بن القاضي الفاسي^(١٢) ، ثم رحل إلى مصر ، وأخذ عن شيخ الإسلام الشيخ سلطان المزاحي الشافعي^(١٣) ، وتصدر للإقراء بعده ، كان من الثقات أهل الضبط والإتقان ، نصوحا في التعليم ، دائم العزلة ، عارفا بالعلوم ، توفي - رحمه الله - سنة إحدى وثمانين وألف ، ودفن بالمجاورين من الأتلة^(١٤) .

الحمد لله على ما يسّرا من فهم الآن بيونس جرى^(١٥)

وصلواته على النبيّ والآل والأصحاب والـولي

قوله : الحمد لله ... الخ الكتاب مقول القول ، محله نصب على المفعولية ، والحمد هو الثناء بالكلام ، قال السوسي^(١٦) : سواء كان متعلقا بإحسان أو كمال ، والشكر هو الثناء مطلقا في مقابلة إحسان ، فالحمد أخص من حيث المورد ، أعم من حيث المتعلق ، والشكر أعم من حيث المورد ، وأخص من حيث المتعلق ، فبينهما العموم والخصوص الوجهي ، والواجب من الحمد ما كان في مقابلة نعمه ، وقد جعل المصنف حمده في مقابلة تيسير فهم ما أشكل على جميع القراء في هذه المسألة ؛ ليثاب عليه ثواب الواجب ، وقوله : وصلاته ... الخ صلاة الله على نبيه زيادة تكريمة وإنعام ، وعطف على النبي صلى الله عليه وسلم آله وأصحابه وكل ولي يشملهم الصلاة تبعاله - صلى الله عليه وسلم - [٣ / و] .

ثم الرضا عن شيخنا الإمام سلطان نجل أحمد الهمام^(١٧)

هذا دعاء بالرضا وهو يستلزم المغفرة وزيادة عن الشيخ الإمام الحجة الثقة ، شيخ الإسلام سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي الشافعي ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالجامع الأزهر ، كان عالما وليا متقشفا ناسكا عابدا ، أخبرنا المؤلف^(١٨) أن الحامل له على الرحلة من أرض المغرب إلى ديار مصر أنه رأى نفسه مناما يقرأ عليه حتى وصل إلى ثلث القرآن ، وذلك من طريق الطيبة ، وأنه لم يأت إلا ليأخذها عنه ، وكانت رؤيا حق ، فقد قرأ عليه ختمة من طريقها وبعضا من القرآن بزيادة الأربعة ، وكان - رحمه الله - يرى له فضلا كبيرا في هذا العلم على غيره من العلماء المعاصرين ، ويوم مات قال مات عالم الأزهر ومتبعه .

هذا وإن المرء ليس يشرف إلا بما يتقنه ويعرف

هذا انتقال ودخول على المقصود مع حسن المخلص ، يشير إلى أن المرء يحصل له الشرف والرفعة بما يحسنه ويتقنه من العلوم .

قال الشاعر^(١٩) :

فقدَرُ كلَّ امرءٍ ما كان يحسنهُ

.....

وقال آخر^(٢٠) :

وَمُلْكُ الْعِرَاقِ لَهُ تَأْتِي

وليسَ لجاهلٍ في النَّاسِ قدرٌ

وقد ورد من الأخبار في شرف العلم وشرف أهله ما فيه أكفى كفاية لكل عاقل وأدُلُّ دلالة [٣ / ظ] على رغم أنف كل جاهل ، وليس الشرف والرفعة بكثرة المال ولبس الثياب الغوالي .

سَمَا الْعِلَّا يُطْلَعُهُ بِالْقَرَبِ

لاسيما حفظ العويص الصَّعبِ

يشير إلى أن العويص وهو الذي لا يدرك معناه إلا بصعوبة أبلغ في تحصيل الشرف والرفعة ، إذ لا يتميز الإنسان إلا بشيء لا يُشاركُ فيه ، وقوله : سما العلا بالقصر للضرورة ، يطلعه بالقرب ، يعني أن حفظ العويص يرفع صاحبه إلى سما العلا مع قرب الزمن ، وذلك إذا صار عمدة في كشف المشكلات ، غرة لتقريب شوارد المعضلات .

عويصَه قَرَبُهُ^(٢٢) بالهينمِنْ ذَاكَ^(٢١) (آلآن) بموضعينكلُّ عويصٍ ينجلي بذكره^(٢٣)

مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ بنشره

وكلَّ عَن إدراكه الفحول^(٢٤)

مِنْ بَعْدِ أَنْ حَارَتْ بِهِ الْعُقُولُ

أي من العويص (آلآن) بيونس ، وإنما كان من العويص ؛ لأن علماء هذا الفن - قديما وحديثا - لم يأتوا فيها بشيء يشفي العليل ، ويكشف نقاب إجمالها بالتفصيل ، حتى جاء حجة الحفاظ والمحدثين ، وعمدة القراء والمقرئين ، العلامة ابن الجزري^(٢٥) ، وصنف كتابه النشر^(٢٦) ، فحققها فيه أتم تحقيق لم يسبق إليه وأكرم تدقيق لا يعول إلا عليه ، قال في النشر بعد ذكر المسألة : ((فخذ هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها وما يجوز وما يمتنع ، فلست تراه في غير ما ذكرت ، ولي فيها إملاء قديم [٤ / و] لم أبلغ فيه هذا التحقيق ، ولغيري عليها كلام مفرد بها ، فلا يعول على خلاف ما ذكرت هنا ، والحق { أحق أن يُتبع { ^(٢٧)))^(٢٨) انتهى كلامه .

لكن إنما كان في كلامه حكمها إذا لم تتركب مع البديل الذي قبلها^(٢٩) ، وإن المؤلف ذكر في هذا الكتاب جميع ما هو في النشر ، وزاد على ذلك ما إذا ركبت مع البديل ، وما يجوز ، وما يمتنع ، مع مراعاة التوجيه ، وذكر العلل المأخوذة من فحوى كلام صاحب النشر ، وقد رأيت ما يوافق ذلك في خط الأستاذ بن عبد الحق السنباطي^(٣٠) على هامش نسخة الطيبة^(٣١) ، فبهذا التأليف ثمن الفائدة ، وتبين بطلان ما يُقرأ به (آلآن) من الأوجه الزائدة .

نفي وإضمار^(٣٣) للاعتدادبلا به^(٣٢) إن جاء في الإسناد

يعني أن النفي في قوله بلا الواقع في النظم يرجع للاعتداد بالعارض ، كما أن الضمير في به الواقع في النظم أيضا يعود على الاعتداد بالعارض ، وقد اصطلح على ذلك لأجل الاختصار ، إذ لو قال في موضع لأجل الاعتداد أو على عدم الاعتداد لأدى ذلك إلى التطويل ، وعدم سلوك مسلك الاختصار .

آلَ وَأَنَّ الْأَصْلَ دُونَ مَيِّنَ

واعلم بأنَّ فيه همزتين

يعني أن لفظ (الآن) مشتمل على همزتين، يلي كلا منهما ألف ، فصدق [٤ / ظ] عليهما تعريف مد البدل^(٣٤) ، الذي لورش^(٣٥) فيه ثلاثة أوجه^(٣٦) ، إلا أن الهمزة الثانية تذهب من أجل مذهبه النقل^(٣٧) ، ثم إن القراء يجوزون النظر إلى الهمز الأصلي ، ويجوزون النظر إلى الحالة العارضة ، فإذا نظروا إلى الهمز الأصلي قرؤوا لورش من طريق الأزرق بثلاثة أوجه على قاعدة البدل^(٣٨) ، وإن نظروا لصورته بعد النقل قرؤوا بالقصر^(٣٩) له كبقية القراء ، ويقولون في النظر الأول على عدم الاعتداد بالعارض ، وفي النظر الثاني على الاعتداد بالعارض^(٤٠) ، ((و المينُ الكذبُ))^(٤١) .

واختلفَ القراءُ في إبدالِ همزة وصله بلا إشكال
إن قيلَ باللزومِ فهو ملحقٌ^(٤٢) ببابِ آمن إذا فيصدق
ثلاثةٌ أو قيلَ بالجوازِ به كـ آلد^(٤٣) بلا مجازٍ
في قصره بلا كـ (أنذرتهم)
فائدةُ اللزومِ والجوازِ^(٤٤) قد تظهرُ في الأخرى على ذا^(٤٥) يُعتمدُ

اختلف أهل الأداء عن ورش من طريق الأزرق في إبدال همزة الوصل ألفا، وتسهيلها، والوجهان صحيحان ثابتان عن كل قارئ ، ثم اختلفوا اختلافا ثانيا عنه في هذا الإبدال من (الآن) فبعضهم رآه لازما^(٤٦) ، وبعضهم رآه جائزا^(٤٧) ، وعلى القول باللزوم فيلتحق بباب (آمن)^(٤٨) ويجري فيه تطويل وتوسيط و قصر ، وعلى القول بالجواز [٥ / و] فلا يخلو إما أن يعتد بالعارض أو لا ، فعلى الاعتداد بالعارض يلزم القصر ، ويلتحق بباب (ألد)^(٤٩) ، وعلى عدم الاعتداد بلزوم البدل ، ويلتحق بباب (أنذرتهم)^(٥٠) ، والذي تحصل من هذه التقديرات أن في الهمزة الأولى من همزتي (الآن) ثلاثة أوجه : تطويل وتوسط وقصر ، وهي مختلفة في التقدير ، فالقصر والتطويل كل منهما على تقدير لزوم البدل وجوازه ، والتوسط على تقدير لزومه فقط^(٥١) فإن قلت ما فائدة هذه التقديرات مع أنها متداخلة ؟ قلت كما قال المؤلف نقلا عن النثر : إن فائدة ذلك تظهر في همزتها الثانية^(٥٢) كما ستعرفه في شرح الذي يليه^(٥٣) ، والضمير في قوله (به) كـ (ألد) يرجع للاعتداد ، والنفي في قوله (بلا) كـ (أنذرتهم) يرجع له أيضا ، وذلك على اصطلاحه السابق ، وقوله في قصره يرجع لقوله كـ (ألد) وقوله في طوله يرجع لقوله كـ (أنذرتهم) .

فإن تقصرَ آل بالـ لزوم فقصرُك الثاني من المعلوم
أو بجوازه به فأولى^(٥٤) قصرُك للثاني^(٥٥) وقاك^(٥٦) المولى
من أجل أن الطول والتوسط بلاهما فامنعهما تقسّطا
مخافة التركيب حينَ لزما أو التصادم^(٥٧) اعتدادا فاعلما

اعلم أن الكلام على (الآن) من أربعة أوجه : الأول : إفرادها ووصلها [٥ / ظ] الثاني : إفرادها والوقف عليها ، الثالث : تركيبها مع (آمنتم) ووصلها ، الرابع : تركيبها والوقف عليها ، وقد ذكرها على هذا الترتيب .

الكلام على الوجه الأول :

قد تقدم أن همزة (الآن) الأولى يجوز لورش من طريق الأزرق فيها ثلاثة أوجه ، وتقدم ما في تلك الأوجه من التقديرات ، وقد ذكر في هذه الأبيات ما يأتي في الهمزة الثانية على قصر الأولى ، وسيأتي ما يأتي على توسطها ومدها ، فالقصر في الأولى ليس عليه في الثانية إلا القصر ، ووجه ذلك أن قصر الأولى يقدر

بتقديرين كما تقدم ، فإن جعلناه من باب لزوم الإبدال كان القصر في الثانية للقصر في الأولى ؛ لأن بابهما واحد وتوسطهما ومدها عليه تركيب ظاهر لا يجوز القراءة به ، وإن جعلناه من باب جوازه فيكون قصر الأولى ؛ لأجل^(٥٨) الاعتداد بالعارض ، وقصر الثانية له أيضا ، ولا يجوز على هذا التقدير التوسط ولا المد ، أي في الثانية ؛ إذ لا يوجهان إلا بعدم الاعتداد ، والغرض أن قصر الأولى موجه بالاعتداد فيحصل تصادم في العلة ، فلا يجوز أن لذلك ، والضمير في (به) يعود على الاعتداد ، والنفي في (بلا) يرجع له أيضا على ما تقدم^(٥٩) .

فإن توسطه لزوماً فاقصراً أن به فوسطاً بلا حرى
فالطول في التركيب^(٦٠) لا يجوز تاركه بأجره يفوز

يعني أن التوسط في الهمزة الأولى يأتي عليه في الثانية توسط وقصر فقط ، ووجه ذلك أن التوسط في الأولى على تقدير لزوم الإبدال فقط كما تقدم ، ثم إن القصر في الثانية على الاعتداد بالعارض ، وإليه أشار بقوله : به ، والتوسط على عدم الاعتداد بالعارض ، وإليه أشار بقوله : بلا ، أما المد فلا يجوز عليه ؛ لما يلزم على ذلك من التركيب ، أي تركيب توسط الأولى مع مد الثانية ، وقوله : تاركه بأجره يفوز ، أي تارك هذا الوجه الممتنع^(٦١) يفوز بالأجر ، تارك الحرام مثاب كما هو مقرر في الأصول ، والحاصل أن توسط الأولى عليه توسط وقصر في الثانية .

فإن تطوله^(٦٢) لزوماً فاقصراً ثانيه^(٦٣) به فلا الطول سرى
بأول على جوازه بلا لأنه مصادم فاحظلاً
فإن تطوله جوازاً وبلا فوسطن ثانيه بلا اعتلا
فلا تطول باللزم يلزمك تركيب توسط بطول يصحبك
وإن تطول بالجواز وبلا أو^(٦٤) باللزم طول ثانيه تلا
ولا تصادم ولا تركيباً بذا^(٦٥) فإن سهلته تقريبا
أجز ثلاثة بأن بان^(٦٦) العدد تسعتها فزائد مفند

[٦ / ظ] هذا هو الوجه الثالث في الهمزة الأولى ، وهو المد ، وتخليص ما في النظم أن المد في الأولى يجري عليه في الثانية ثلاثة أوجه ، قصر وتوسط ومد الأول مد الأولى^(٦٧) وقصر الثانية ، ووجه ذلك أن مد الأولى على تقدير لزوم البديل ، وقصر الثانية على الاعتداد بالعارض ، وإليه الإشارة بقوله : به ، ثم قال : ولا يجوز أن تمد الأولى مع قصر الثانية على تقدير الجواز في البديل وعدم الاعتداد بالعارض للتصادم بين الأولى وبين قصر الثانية ، إذ مد الأولى على عدم الاعتداد وقصر الثانية على الاعتداد .

قلت : إذا قدرنا قصر الثانية على عدم الاعتداد بالعارض أيضا انتفى التصادم ، وصح أن يكون قصر الثانية على تقدير الجواز أيضا ، ولا يتوهم التركيب ؛ لأنها ليسا من باب واحد ، الوجه الثاني في مد الأولى وتوسط الثانية ، ووجه ذلك أننا نمد الأولى على تقدير جواز البديل ، وعدم الاعتداد وتوسط الثانية على عدم الاعتداد أيضا ، ولا يجوز في الأولى تقدير لزوم على وجه التوسط ؛ لما يلزم عليه من التركيب .

الوجه الثالث ، أن نمد في الأولى والثانية ، ونقدر المد في الأولى على هذا بتقديرين : تقدير اللزوم وتقدير الجواز ، ولا محذور في ذلك ؛ لأن وجه [٧ / و] الملزوم لا يلزم عليه تركيب ، إذ كل من الهمزتين ممدود ، ووجه الجواز لا يلزم عليه تصادم ؛ إذ مد الأولى على عدم الاعتداد ومد الثانية كذلك ، وقد تمت أوجه

الإبدال ستة ، مد الأولى ، وتثليث الثانية ، وتوسيط الأولى والثانية وقصرها وقصرهما معا ، وقد جمعها العلامة ابن الجزري فقال ^(٦٨) :

فمَدَّ وَثَلَّثَ ثَانِيًا ثُمَّ وَسَّطَا بِهِ وَقَصَرَ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرِ

ثم ذكر حكم التسهيل ، وهو أن الهمزة الأولى ليس فيها إلا القصر ، والثانية يجوز فيها ثلاثة أوجه ، وقد يوجه قصرها بالاعتداد بالعارض ، وتوسطها ومدّها بعدم الاعتداد ، كذا قالوا ^(٦٩) ، قلت ولا مانع من كون القصر على عدم الاعتداد أيضا ، وقد كملت الأوجه فيها ، وهذا آخر ما يتعلق بالوجه الأول من الوجوه التي تقدم التنبيه عليها ، وقد ذكر في هذه الأبيات (بلا) أربع مرات ، ونفيها يرجع للاعتداد به مرة ، وضميره يرجع للاعتداد كما تقدم .

فَإِنْ تَقَفَ بِهِ يَجُوزُ مَا امْتَنَعَ فَتَلْكَ يَبُغْدَاهَا لِيَتَّبَعَ ^(٧٠)

يعني إذا وقفت عليها جازت الأوجه الممتنعة في حالة الوصل ، وهي ثلاثة : مد [٧ / ظ] الثانية وتوسطها على قصر الأولى ، ومد الثانية على التوسط الأولى ، فتكمل أوجه البديل تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، وإنما جازت هذه الثلاثة وفقا ؛ لأن حكم البديل غير ملاحظ فيها ، وإنما الملاحظ المد لأجل الساكن العارض والقصر في كل عارض على عدم الاعتداد بالعارض ، والتوسط والمد فيه على الاعتداد بالعارض ، أي بالسكون الذي عرض لأجل الوقف عليه ، ثم مع التسهيل ثلاثة فتكمل الأوجه فيها بهذه اثني عشر وجهًا ، وإليه الإشارة بقوله يب ^(٧١) ؛ لأن الياء بعشرة والباء باثنين باصطلاح الجُمْل ، وهذا تمام ما يتعلق بالحالة الثانية من الوجوه الأربعة التي تقدم التنبيه عليها ، وقوله : فإن تقف به ، أي بالاعتداد بالعارض ، وهو السكون لأجل الوقف .

قَدْ انْتَهَى كَلَامُ شَمْسِ الدِّينِ إِفْرَادَهَا ^(٧٢) قَدْ خُصَّ بِالتَّبْيِينِ

لَكِنْ إِذَا فَهِمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ التَّقَادِيرِ فَهَمْتَ فاعِلِمَا

تَرْكِيبِ آمَنْتُمْ بـ آلَانِ تَصَحَّ فَيَنْجَلِي مَا صَحَّ مِمَّا لَمْ يَصَحَّ

أخبر رحمه الله أنه قد انتهى كلام العلامة شمس الدين محمد بن الجزري ، أي في كتابه النشر ؛ لأنه إنما ذكرها فيه مفردة [٨ / و] عن التركيب وصلا ووقفا ، وقد انتهى الكلام على ذلك ، ثم أخبر أنه من أدرك فهم ما تقدم من التقديرات والتعاليل ، وأحاط بذلك سهل عليه فهمها مركبة مع (آمَنْتُمْ) التي قبلها وانكشف لك خطأ القول من صوابه وعذبه من عذابه ، وتميز لك الصحيح الذي تجوز القراءة به ، ويعول عليه من الفاسد الذي لا يجوز روايته ولا يلتفت إليه ^(٧٣) ، ولا يبعد أن يكون التحقيق فيها في هذا التأليف مما ادخر لبعض المتأخرين مما عسر على كثير من المتقدمين .

فَإِنْ ^(٧٤) تَرَكَّيْهَا بـ (آمَنْتُمْ) أَتَى يَجُفَّ فليسَ مَا سِوَاهُ مَثْبُتَا

أخبر أنه إن تركب (آلَانِ) مع (آمَنْتُمْ) كان عدة الوجوه الصحيحة التي تجوز القراءة بها ثلاثة عشر وجهًا لم يثبت غيرها ، من ذلك ما هو على وجه الإبدال ، وهو ثمانية أوجه ، وما هو على وجه التسهيل ، وهو خمسة أوجه ، وستأتي مفصلة مبينة في محالها ، وأشار بالعدد المذكور بالياء والجيم ^(٧٥) على اصطلاح حساب الجُمْل كما تقدم ، وقد استعمل ذلك كما استعمله ابن الهائم ^(٧٦) في كفايته ^(٧٧) [٨ / ظ] .

فَإِنْ تَقَصَّرَهَا أَتَاكَ اثْنَانِ قَصَرَ ^(٧٨) عَلَى اللُّزُومِ بِالْبَيَانِ

أَوْ الْجَوَازِ بِهِ فَسَهَّلَا مَقْصُرَا أَنْ بِهِ فَيَسْهَلَا

أما التوسط مع الطول بلا	فلا يجوزان معا عن ^(٧٩) الملا
إن قيل باللزوم فالتركيب أو	جوازه به تصادما رروا ^(٨٠)
فلا تطول أولا جوازا	بلا تصادم ^(٨١) تاركه ^(٨٢) قد فازا
ولا تطوله لزوما ترتكب	تركيبهم فإن تحد عنه تُصِبْ
أما الثلاثة على هذين	فمنعها حتمٌ بغير ^(٨٣) مين
توسيطه كذا على اللزوم	مع ^(٨٤) الثلاثة من المذموم

لا يخفى أن في همزة (أمنتم) ثلاثة أوجه : قصر وتوسط ومد، وقد نبه في هذه الأبيات على أن قصر (أمنتم) يأتي عليه في (الآن) وجهان لا غير : أحدهما : إبدال همزة الوصل ألفا وقصرها مع قصر الثانية ، ويقدر هذا بتقديرين : للزوم والجواز مع الاعتداد بالعارض .

ثانيهما : تسهيل همزة الوصل وقصرها مع قصر الثانية ، وكل ذلك واضح لا خفاء فيه، ثم نبه على وجوه لا تجوز القراءة بها ، ولا يصح بها رواية ، فمنها توسط همزة (الآن) الثانية ومدّها على قصر الأولى ، قال : - رحمه الله تعالى - لما يلزم عليه من التركيب أو التصادم ، وذلك أنا قدمنا أن قصر الأولى إما على اللزوم [٩ / و] أو الجواز أو الاعتداد ، فعلى التقدير الأول فالتركيب ظاهر ، وعلى الثاني التصادم حاصل ، إذ توسط الثانية ومدّها يقدران بعدم الاعتداد وقصر الأولى بالاعتداد ، قلت : ويلزم عليه التركيب أيضا ، وذلك مع همزة (أمنتم) المتقدمة ، إذ كل هذا المبحث مفرع على قصرها ، ومنها مد الأولى وقصر الثانية ؛ لأن المد إما أن يجعل من باب الجواز وعدم الاعتداد ، ومن باب اللزوم ، وعلى التقدير الأول التصادم في العلة ، قال : لأن علة مد الأولى عدم الاعتداد وعلة قصر الثانية الاعتداد ، وهذا معنى كلامه .

قلت : وفيه نظر ، وتوضيحه أنا نقول : ما الذي يمنع من أن يقدر فيه قصر الثانية بعد الاعتداد أيضا ليحصل التوافق في العلة ، وينتفي التصادم ؛ على أن باب الهمزة الأولى والثانية مختلف بالتقدير ، فلا يُتوهم التركيب ، ومع ذلك همزة (الآن) الثانية توافق همزة (أمنتم) في البدلية والقصر على ما قلنا ، فلا ينبغي أن يكون هذا الوجه ممنوعا ، والناس على القراءة به ، وعلى التقدير الثاني يلزم التركيب ، وهو واضح ، ومنها أن حكم القصر والتوسط والمد في الثانية على مد الأولى بهذين التقديرين معا المنع ، [٩ / ظ] إذ المبني على الممنوع ممنوع ، ومنها توسط الأولى على اللزوم مع قصر الثانية وتوسطها ومدّها ؛ لأن كل ذلك تركيب لا تجوز القراءة به ، ولا تصح به رواية .

والحاصل أن في (الآن) على قصر (أمنتم) وجهين صحيحين : قصر الأولى مع الإبدال ، وقصرها مع التسهيل مع قصر الثانية فيهما ، هذا باعتبار كلامه وباعتبار قولنا السابق ، ففيها ثلاثة أوجه صحيحة : الوجهان المذكوران ومد الأولى مع قصر الثانية ، وفي كلامه ثلاثة ضمائر ونفيان ، وحكمها ما تقدم .

فإن توسطها أذاك ستة	قصرُك آل فالجواز ^(٨٥) مثبت
به بقصر اثنان ليس إلا	لأنّه به بباب الأولى
ولا يجوز الطول والتوسط	بلا وقد قصرت ^(٨٦) يانشيط
به بأول فذا ممتنع	لأنّه تصادم لا يتبع

يعني إذا وسطنا (آمنتم) كان عليه في (الآن) ستة أوجه : أحدها : قصر همزته الأولى وكذا الثانية ، ويوجه قصر الأولى بالجواز والاعتداد ، كما أن قصر الثانية يقدر بالاعتداد أيضاً ، وهو صحيح ، وليس بجائز - أن توسط الثانية أو تمد على قصر الأولى - ؛ لأن هذين الوجهين يقدران بعدم الاعتداد ، وقد قدرنا قصر الأولى [١٠ / و] بالاعتداد ، فيحصل تصادم في العلة ؛ فبطلاً لذلك ، وفي كلامه ثلاثة ضمائر ونفي ، وهي على وزان ما تقدم .

توسيطُ أولٍ لزوماً فاقصرا	به فوسطا بلا كما ^(٨٧) جرى
ولا يجوزُ الطولُ للتركيبِ	تطويلُهُ أتى عن الأريبِ
على جوازه بلا موسطا	بلا بثنائه بلا قصر اقسطا
لأنه به وقد طولنا	بلا بأولٍ فما كالمعنى ^(٨٨)
هل هو إلا عين ما قد منعا	وهو التصادم وطوله امنعا
بلا لتركيب كما الطول على	لزومه بأولٍ فذا اجعلا ^(٨٩)
تسهيله مقصراً موسطاً	به بلا فلا تطول مفراطاً

ذكر في هذه الأبيات باقي الأوجه الستة في (به الآن) على توسط (آمنتم) ، ثانيها : توسط همزته الأولى وقصر الثانية ، ووجه ذلك أن توسط الأولى على لزوم البدل وقصر الثانية على الاعتداد بالعارض ، ثالثها : توسطهما معا ، ووجه ذلك باللزوم في الأولى وعدم الاعتداد في الثانية بالعارض ، وكل ذلك واضح لا خفاء فيه ، ولا يجوز توسط الأولى ومد الثانية ؛ للزوم التركيب ، رابعها : مد الأولى وتوسط الثانية ، ووجه ذلك أن مد الأولى على تقديم الجواز وعدم الاعتداد فيها بالعارض [١٠ / ظ] وتوسط الثانية على عدم الاعتداد ، ولا يجوز في هذا الوجه قصر الثانية ولا مدّها ؛ وذلك لما يلزم على الأول من التصادم ، إذ مد الأولى على الجواز وعدم الاعتداد وقصر الثانية على الاعتداد فيتصادمان ، قلت : وإن قدر قصرها بعدم الاعتداد لزم التركيب ، أي تركيب هذا القصر على توسط همزة (آمنتم) وعلى الثاني من التركيب ، وهو ظاهر ولا يصح تقدير المد في الأولى باللزوم ؛ لما يلزم عليه من التركيب ، خامسها وسادسها : تسهيل همزة الوصل وقصر الثانية عليه وتوسطها ؛ وذلك على الاعتداد وعدمه ، و (الكاف) في قوله فما كالمعنى زائدة كما زيدت في قول روبة^(٩٠) :

لواحق الأقرب فيها كالمقن

أي فيها المقن أي الطول ، وفي نسخة فماذا المعنى ، وهو واضح ، والإشارة في قوله : فذا اجعلا للفظ (الآن) أو للأول من قوله بأول ، وقوله : مقصراً موسطاً حالان من فاعل اجعلا ، أي اجعل تسهيل همزته الأولى حالة التسهيل ، وفي كلامه من النفي ستة ، ومن الضمائر ثلاثة ، وهي على وزان ما تقدم ، والحق أن توسط (آمنتم) يأتي عليه في (الآن) ستة أوجه : قصر الأولى وعليه قصر وتوسطها وعليه قصر [١١ / و] وتوسط ومدّها وعليه توسط وتسهيل همزة الوصل وعليه قصر وتوسط .

تكن مركباً وإن طـولت	آمنتم ^(٩١) فخمسة أثبتت ^(٩٢)
قصر بال الجواز وبه	مع قصر ك الثاني به فانتبه
ولا يجوز غيره لأنّه	مصادم لـذاك فاطر كنّه

يعني أن مدنا همزة (آمنتم) كان لنا عليه في (الآن) خمسة أوجه من غير زيادة : أحدها : قصر الأولى والثانية ، ووجه ذلك أن قصر الأولى على الجواز والاعتداد فيها بالعارض ، وقصر الثانية بالاعتداد بالعارض أيضا ، ولا يجوز على قصر الأولى الاعتداد في الثانية ، وقد قدرنا الاعتداد في الأولى فتصادما . وفي كلامه ضميران ، وهو على وزان ما تقدم ، وقوله : تكن مركبا متعلق بآخر ما قبله من الأبيات .

طَوَّلْ بِأَوَّلٍ لَزُومًا فَاقْصُرَا	بِهْ بِثَانِيهِ كَمَا النَّصُّ سَرَى
تَطْوِيلُ أَوَّلٍ جَوَازًا وَبَلَا	فَلِلتَّصَادُمِ أَبْهَاهُ الْفَضْلَا
طَوَّلْ لَزُومًا أَوْ جَوَازًا بَلَا	مَعَ طَوَّلٍ ثَانِيهِ بَلَا فَادِرِ الْعُلَا
فَلَسْتَ مُحْذُورًا بِهِذِينَ تَرَى	إِنْ كُنْتَ مُتَقَنًّا لِمَا قَدْ عُبِّرَا ^(٩٣)
فَطَوَّلْ أَوَّلَ بَتَوْسِيْطٍ مُنْعٍ	لَأَجْلِ تَرْكِيبٍ اِتْرَكْنَهُ كِي تَطْعَ ^(٩٤)
تَوْسِيْطُ أَوَّلٍ بِنَتْلِيْثٍ نُبْدٍ	مَخَافَةَ التَّرْكِيبِ مِنْهَا فَاسْتَعْذُ

[١١ / ظ] أخبر - رحمه الله - أن ثاني الأوجه الخمسة في (الآن) على مد (آمنتم) مد الأولى وقصر الثانية، ويقدر المد في هذا الوجه باللزوم ، وقصر الثانية بالاعتداد ، ولا يجوز أن يقدر مد الأولى بالجواز وعدم الاعتداد ؛ لأن قصر الثانية مقدر بالاعتداد ، فيلزم التصادم .

ثالثها : مد الأولى ومد الثانية ، ويجوز حينئذ أن يقدر مد الأولى باللزوم أو الجواز وعدم الاعتداد ، ويقدر مد الثانية بعدم الاعتداد أيضا ، وليس في شيء من هذين التقديرين محذوف ؛ لموافقته للقواعد السابقة ، ومن الممنوع توسط الثانية على مد الأولى ، وكذا توسط الأولى ، وأجر الثلاثة عليه في الثانية ؛ لأن كل ذلك تركيب لا تجوز القراءة بشيء منه ؛ لأن مخالفته للقواعد ظاهرة ، وفي كلامه من النفي ثلاثة مواضع وضمير ، وكل ذلك على وزان ما تقدم .

فَسَهْلًا مُقْصَرًّا مَطْوَلًا بِهِ بَلَا تَوْسِيْطِهِ قَدْ حَضَلَا ^(٩٥)

أمر - رحمه الله تعالى - بتسهيل همزة وصل (الآن) على مد (آمنتم) ، ولك في الثانية حينئذ وجهان : قصرها ، أي بالاعتداد بالعارض ومدّها ، أي بعدم الاعتداد ، ولا يجوز توسط الهمزة الثانية ؛ لما يلزم عليه من التركيب ، وقد كملت الأوجه الصحيحة [١٢ / و] فيها على مد (آمنتم) خمسة كما ذكر من ذلك ثلاثة على وجه الإبدال ، واثنان على وجه تسهيل همزة الوصل الأول قصر الأولى والثانية . الثاني مد الأولى وقصر الثانية ، الثالث : مد الأولى والثانية ، الرابع والخامس : تسهيل همزة الوصل مع قصر الثانية ومدّها ، وبهذه الأوجه كملت الأوجه فيها حال تركيبها ثلاثة عشر وجها ، إذ على القصر وجهان ، والتوسط ستة ، والطويل خمسة بالنظر للوجه الذي تقدمت الإشارة إليه منا على قصر (آمنتم) ففيها أربعة عشر وجها صحيحة مقروء بها ، فلا يعول على زائد على ذلك مما علمت - والله أعلم - وهذا آخر ما يتعلق بالوجه الثالث من الوجوه الأربعة التي تقدم التنبيه عليها .

فَإِنْ تَقَفْ بِهَا فَكُوْا أَفْعَالًا ^(٩٦) كُلُّ بِأَوَّلٍ ثَلَاثٌ تُجْتَلَى ^(٩٧)

بِأَخْرٍ إِلَّا إِذَا طَوَّلْتَ ^(٩٨) مُوسَطًا كَاثْنَانِ إِنْ وَقَفْتَ ^(٩٩)

يعني أن تقف على (الآن) حال تركيبها مع (آمنتم) كان عدة الأوجه فيها ستة وعشرين وجها ، وإلى هذا العدد أشار بقوله : كو إذ الكاف بعشرين والواو بستة بطريق حساب الجُمَّل ، ووجه ثبوت هذا العدد وقفاً أن لهمازتها الأولى منها تسعة أوجه على قصر (آمنتم) وجهان : قصرها وتسهيل همزة الوصل ، [١٢ / ظ]

وعلى توسطها أربعة : قصرها وتوسطها ومدها وتسهيل همزة الوصل ، وعلى مدها ثلاثة : قصرها ومدها وتسهيل همزة الوصل ، وإذا ضربت همزة التسعة في ثلاثة الوقف حصل سبعة وعشرون وجها ، وقد استثنى وجها واحدا فبقى العدد المذكور ، وبيان ذلك أن مد همزة (الآن) الأولى حال توسط (أمتنم) ليس عليه في همزتها الثانية إلا وجهان : وهما المد والتوسط ، ويمتنع عليه القصر ، ووجه المنع أن المد في الأول بتقدير الجواز وعدم الاعتداد فيها بالعارض ، فلزمنا أن نقدر الثانية بعدم الاعتداد أيضا ، وبهذا الاعتبار يجري عليها حكم البذل ، ويكون الوقف عليها كالوقف على باب (ويستهنون) .

ومن المقدر عنه في ذلك أن من نقل المد عن ورش لا يقف في مثل ذلك إلا بالمد ؛ لأنه إذا راعى السكون العارض لزم المد لأجل الساكن ، وإن راعى الحركة الأصلية لزمه المد أيضا ؛ لأنه طريقه ، ومن نقل المتوسط يجوز عنده الوقف بالتوسط والمد ؛ لأنه إن راعى السكون مده ، وإن راعى الحركة وسطه ؛ لأنه طريقه ، ومن نقل القصر يجوز عنده الوقف بالقصر والتوسط والمد ؛ لأنه إن راعى السكون مده [١٣ / و] ووسطه ، وإن راعى الحركة قصره ، إذا فهمت ذلك وكان في الآية بدلان ، أحدهما : موقوف عليه علمت أن قصر الأول عليه في الثاني ثلاثة ، وتوسطه ومد ومده عليه مد فقط ، وبما تقرر اتضح لك منع القصر على الوجه المذكور ، إذ هو من هذا القبيل ، فإن قلت : لأي شيء لم يمتنع القصر والتوسط على مد (أمتنم) كما منع القصر على التوسط ؟ قلت : لأن همزة (الآن) الثانية ما يعارضنا فيها ما يوجب أن نقدر بعدم الاعتداد بالعارض ، بخلاف مسألة التوسط كما تقدم ، وبهذا الاعتبار ذهبنا عنها البدلية ، والتحققت بالوقوف ، وهذا آخر ما يتعلق بالوجه الرابع من الوجوه الأربعة التي تقدم التنبيه عليها - والله أعلم - .

وكل ما ذكرته للأزرق	عن ورشهم فثق به وحقق ^(١٠٠)
هنا ^(١٠١) تنهاى غاية البيان	والحمد لله ^(١٠٢) على الإحسان
ثم الصلاة والسلام الأبدي	على الرسول المصطفى ^(١٠٣)
والله وصحبه ومن قرا	ما قارئ القرآن ختما كبراً

يعني أنه قد تم الكلام على ما أراده بهذا التأليف ، ويظهر أنه أراد بقوله غاية إعداده التسمية ، أي أنه سمي هذا التأليف (غاية البيان) وحينئذ يناسب أن يسمى هذا الشرح باسم ، وقد سميت [١٣ / ظ] بمواهب الرحمن على غاية البيان ، ثم إنه حمد الله تعالى في مقابلة إحسانه إليه الذي من إفراده إعداده على هذا التأليف ، ثم جعل ختم هذا التأليف الصلاة والسلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - كما جعلها في ابتدائه ؛ ليكون ما بين ذلك مشمولاً بالقبول عند الله ، وليعم بركة الصلاة جميعه ، وليكون داخلاً في ضمن (حديث من صلى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب)^(١٠٤) وأردف ذلك بالصلاة على آله وصحبه ، وكل من قرأ كتاب الله لنفي الكراهة في الاستقلال بالصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم ، ويدخل في ذلك المؤلف وغيره من القراء وأقت ذلك بمدة تكبير القارئ في ختم القرآن العظيم ، وذلك يستمر إلى أن يرفع القرآن من المصاحف وصدور الحفظة ، وذلك في آخر الزمان ، فقد ورد أن القرآن يشكو إلى الله ، ويقول : يا رب صرت أقرأ ولا يُعْمَلُ بي ، فحينئذ يأمر الله سبحانه وتعالى جبريل - عليه السلام - أن يرفعه من المصاحف وصدور الحفظة ، وقد تم هذا الشرح بتوفيق الله سبحانه وتعالى وعونه في نهاية شهر شوال سنة ١٢٦٧ هـ .

وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح يوم الأحد المبارك قبل العصر ثمانية وعشرون خلت من شهر شوال سنة ١٢٧٧ على يد كاتبه الفقير إلى مولاه القدير عبد الشافي الرملي ، غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ، (ت ١٩٧١م) ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، ١٩٧٩م.
- ١ . الإقناع في القراءات السبع ، أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذش ، (ت ٥٤٠هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحميد قطامش، مطبعة دار الفكر، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢ . إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون، البغدادي: إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ) ، استانبول ، ١٩٤٥م .
- ٣ . التبصرة في القراءات السبع ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط ٢، ١٩٨٢م ،
- ٤ . التجريد لبغية المريد في القراءات السبع ، أبو القاسم بن أبي بكر عبد الرحمن بن أبي سعيد بن الفحام الصقلي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: مسعود أحمد سيد محمد الياس، المملكة العربية السعودية ، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٥ . التحفة المرضية في تحرير وجمع القراءات السبع من طريق الشاطبية ، تحرير وجمع : الفقير محمد إبراهيم محمد سالم ، دار البيان العربي ، مصر (د ، ت) .
- ٦ . التذكرة في القراءات ، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٩٩هـ) تحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، القاهرة ، ط ٢، ١٩٩١م .
- ٧ . تراجم المؤلفين التونسيين ، محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٨ . التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق: أوتو برتزل، مطبعة الدولة ، استانبول، ١٩٣٠م .
- ٩ . الحجة في القراءات السبع ، الحسن بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ط ٤ ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
- ١٠ . الخطط التوفيقية ، علي مبارك ، بولاق، ط ١، ١٣٠٦هـ .
- ١١ . خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي (ت ١١١١هـ) ، بيروت ، د . ت .
- ١٢ . ديوان أبي إسحاق الإلبيري ، إبراهيم بن مسعود بن سعد التجيبي الإلبيري (٤٦٠ هـ) تحقيق الدكتور : محمد رضوان الداية ، دار قتيبة ، دمشق ، ط ٢ / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١٣ . ديوان رؤية بن العجاج ، بعناية وتصحيح : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، د . ت .
- ١٤ . ذيل طبقات الحفاظ ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د . ت)
- ١٥ . شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية ، محمد بن خلوف ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ
- ١٦ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد ، المكتب التجاري ، بيروت (د ، ت)
- ١٧ . شرح طيبة النشر، شهاب الدين أحمد بن محمد ابن الجزري (٨٣٥ هـ) ، تعليق: أنس مهرة ، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م .
- ١٨ . شرح الهداية ، أبو العباس أحمد بن عمار المهدي (٤٤٠هـ) ، تحقيق : حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٥هـ .
- ١٩ . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ هـ) مكتبة الحياة ، بيروت . (د ، ت) .

٢٠. طبية النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري (٨٣٣هـ) ، مراجعة: محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى ، المدينة المنورة ، ١٩٩٤ م .
٢١. العنوان في القراءات السبع ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري (ت ٤٥٥هـ) ، تحقيق الدكتور: سهير غازي زاهد ، والدكتور خليل العطية ، بيروت ، د . ت .
٢٢. غاية النهاية في طبقات القراء ، أبو الخير محمد بن محمد الجزري (٨٣٣ هـ) تحقيق : ج - برجستراسر (١٣٥٢ هـ) مطبعة الخانجي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٣٢ م .
٢٣. غيث النفع في القراءات السبع ، أبو الحسن علي بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي (١١١٨ هـ) تحقيق : سالم بن عزم الله بن محمد الزهراني ، أطروحة دكتوراه ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م .
٢٤. القراء والقراءات بالمغرب ، سعيد إعراب ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠ م .
٢٥. الكافي في القراءات السبع ، أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني (ت ٤٧٦هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٣٥ م .
٢٦. الكتاب ، سيوييه أبو عمر عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .
٢٧. الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة ، نجم الدين الغربي ، المطبعة الأمريكية ، ط ١ / ١٩٤٥ م .
٢٨. لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨ م .
٢٩. المتولي وجهوده في القراءات : إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٩ هـ .
٣٠. معاني القرآن ، أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق : الأستاذ محمد علي النجار، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
٣١. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت الحموي الملقب بشهاب الدين (ت ٦٢٦هـ)، بيروت .
٣٢. معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ م ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط ١ / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م .
٣٣. معجم الطبراني الكبير ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد ، مكتبة ابن تيمية ، (د . ت)
٣٤. معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ، بغداد .
٣٥. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب بيروت (د ، ت) .
٣٦. النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، مراجعة : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
٣٧. نهاية القول المفيد في علم التجويد ، محمد مكي نصر ، المكتبة العلمية ، لاهور ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
٣٨. اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب أهل المدينة ، محمد بشير ظافر الأزهرى ، مطبعة الملاحى ، مصر ، ١٣٢٠ هـ .

Abstract

This research as a revivle of Arab Traditions , investingates a book entitled (the gifts of meray to the needs of eloquence) . by Mohammad Al-Mutawali . It tackles specifically the meaning of "aalan" (instant time) in yunis sura : The book consists of tow items . The first involves Al-Ifrani Method while the second involves its explanation by Al-Mutawali. Both commentators mentioned that this

word has ambiguity which is irrecognizable to the preceders and followers. This research is invaluable for it shows the ways of reading this word "aa'lan" by all interpreters both permissible and unpermissible readings . In principlg , the research investigates the auto biography of both commentators . The next section studies how to disambiguate the text and to explore its vaguess in order to facilitate this task to other scholars

الهوامش

- ^١ - هو محمد بن محمد الإفراني المغربي السوسي ، نسبة لقرية في أقصى المغرب ، عالم جليل في علم القراءات ، توفي سنة ١٠٨١ هـ . ينظر : القراء والقراءات بالمغرب : ١٠٩ ، شجرة النور : ٣٢١ ، تراجم المؤلفين التونسيين : ٥٢ / ٥ .
- ^٢ - هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان المعروف بالمتولي ، ولد سنة ١٢٤٨ هـ وتوفي سنة ١٣١٣ هـ ، عالم جليل أيضا ذو سمات ظاهرة تمثلت في قوة الحافظة وسعة الإطلاع والقدرة الفائقة على الإقراء والتأليف . ينظر : هدية العارفين : ١٤٩ / ٢ ، الأعلام : ١٢٣ / ٦ ، معجم المؤلفين : ٦٥ / ٨ ، وهناك باحث درس المتولي دراسة وافية في كتابه (المتولي وجهوده في القراءات) .
- ^٣ - ينظر المتولي وجهوده في القراءات : ١٨٦ .
- ^٤ - أشار إلى ذلك المؤلف في بداية كتابه .
- ^٥ - ينظر : الكتاب : ٢٣ / ١ ، المقتضب : ٤٥ / ٢ .
- ^٦ - سورة المؤمنون : ١ .
- ^٧ - ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ، الحجة في القراءات السبع : ٦٧ ، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر : ١٢ .
- ^٨ - ينظر : غيث النفع في القراءات السبع : ٦٥٢ - ٦٥٥ .
- ^٩ - الموضع الأول : قوله تعالى : ((أثم إذا ما وقع آمنتم به الآن وقد كنتم به تستعجلون)) يونس : ٥١ ، والموضع الآخر : قوله تعالى : ((قال آمنتم أنه لا إله إلا الذي آمنتم به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين)) يونس : ٩٠ .
- ^{١٠} - المقصود بها أنه اعتمد الرواية الصحيحة المتواترة ، واستبعد الرواية الضعيفة .
- ^{١١} - في الأصل : الوقران ، ولم أعتز في معجم البلدان على قرية بهذا الاسم أو إفران بحسب ما ذكره الشارح من أنها قرية في أقصى المغرب بالقرب من فاس ، بل الذي ذكره الحموي أن إفران قرية من قرى نخشب : ١ / ٢٢٧ ، وهي ليست من فاس بقريب : ٥٥ / ٥ .
- ^{١٢} - هو عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي الأصل الفاسي المالكي ، فقيه ، كان مرجع المغرب في أحكام القراءات ، له تقايد في طبقات الصوتية ، والفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع ، توفي بـ (فاس) . ينظر : اليواقيت الثمينة : ١٩٣ ، صفوة من انتشر : ١٦٤ ، الأعلام : ٩٧ / ٤ - ٩٨ .
- ^{١٣} - هو سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي المصري الشافعي ، فاضل ، كان شيخ الإقراء بالقاهرة ، نسبته إلى منية مزاح (من الدهلية بمصر) تعلم ونشأ بالقاهرة ، من كتبه ((حاشية على

شرح المنهج ((للقااضي زكريا ، فقه ، وشرح الشمانل ، ولد سنة ٩٨٥ هـ وتوفي سنة ١٠٧٥ هـ . ينظر : صفوة من انتشر : ١٤٤ ، خلاصة الأثر : ٢ / ٢١٠ ، خطط مبارك : ١٦ / ٨٣ .

^{١٤} - ينظر : شجرة النور : ٣٢١ ، نزهة الأنظار : ٢ / ٣٦٠ ، القراء والقراءات في المغرب : ١٠٩ ، تراجم المؤلفين التونسيين : ٥ / ٥٢ ، والأثلة في معجم البلدان موضع قرب المدينة . ينظر : معجم البلدان : ١ / ٩١ .

^{١٥} - في الأصل : حرا .

^{١٦} - السوسي هو الإفرائي فكل اللقبين له .

^{١٧} - في الأصل : الإمام .

^{١٨} - ويعني به صاحب المنظومة (الأفراني) .

^{١٩} - الشطر من بيت لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، من بحر البسيط ، وهو من أبيات يمدح فيها العلم ويذم الجهل ، ومن ذلك قوله :

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

^{٢٠} - البيت لأبي إسحاق الإلبيري من قصيدة يحث فيها ولده على طلب العلم ، ديوانه : ٢٧ ، وفيه وليس لجاهل في الناس معنى ، والبيت من بحر الوافر ، وأبو إسحاق هو إبراهيم بن مسعود بن سعد التجيبي ، شاعر أندلسي ، أصله من أهل حصن العقاب ، ولد سنة ٣٧٥ هـ وتوفي سنة ٤٦٠ هـ ، اشتهر بغرناطة وأنكر على ملكها كونه استوزر ابن نَغْزَلَة اليهودي ، نفي إلى البيرة وقال في ذلك شعرا فثارت صنهاجة على اليهودي وقتلوه ، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ م : ١ / ٨٦ .

^{٢١} - في الأصل : ذلك .

^{٢٢} - في الأصل : قريبة .

^{٢٣} - في الغيث : جاء هذا البيت متأخرا عن لاحقه ، ينظر : غيث النفع : المنظومة من : ٦٩٢ - ٦٩٥ .

^{٢٤} - في الأصل : إضمار . في غيث النفع وقع تغاير في استعمال نهاية الشطرين : الفحول والعقول .

^{٢٥} - هو شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري ، توفي سنة (٨٣٣ هـ) ينظر : غاية النهاية : ٢ / ٢٤٧ ، الضوء اللامع : ٩ / ٢٥٥ ، ذيل طبقات الحفاظ : ١ / ٣٧٦ .

^{٢٦} - هو كتاب النشر في القراءات العشر .

^{٢٧} - هو اقتباس من قوله تعالى : ((أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع)) ، يونس : ٣٥ .

^{٢٨} - النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٩ ، وفي النص حذف باختصار ، نحو حذف (لك) بعد قوله ما ذكرت ، ونحو حذف (أيضا) بعد قوله ولغيري عليها ، وآخر النص اقتباس من قوله تعالى : ((أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع)) يونس : ٣٥ .

^{٢٩} - المقصود بها تركيبها مع آمنتم التي قبلها .

^{٣٠} - هو أحمد بن عبد الحق السنباطي ، شارح الشاطبية ، مصري شافعي المذهب ، مقرئ كبير ، أخذ القراءات من جماعة من العلماء ، وهو وأبوه وجده كل واحد منهم يعرف بابن عبد الحق السنباطي . ينظر : الكواكب السائرة : ٣ / ١١٧ ، الأعلام : ١ / ٩٢ .

^{٣١} - المقصود بها : طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١٢٤ ، وهي منظومة ، وهناك شرح عليها باسم : شرح طيبة النشر : ١٥١ .

^{٣٢} - في الأصل : هبة .

^{٣٣} - في الأصل : واضمار .

^{٣٤} - مد البدل في هذا الباب : هو أن يتقدم الهمز على حرف المد في الكلمة ، وأداؤه عبارة عن زيادة مط في حرف المد عن المد الطبيعي ، والقصر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله . ينظر : الشاطبية : ١٦ - ١٧ ، نهاية القول المفيد : ١٨٩ ، النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٤٥ .

^{٣٥} - هو عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري يكنى بأبي سعيد ، و (ورش) لقبٌ لقب به لشدة بياضه ، توفي سنة (١٩٧ هـ) ينظر غاية النهاية : ١ / ٥٠٢ .

^{٣٦} - ينظر : التبصرة : ٦٨ ، الكنز : ٢٨٠ .

^{٣٧} - ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٦٤ .

^{٣٨} - روى المد في جميع هذا الباب : أبو عبد الله بن سفيان صاحب الهادي : ١ / ٣٤ ، وأبو محمد مكي صاحب التبصرة : ١ / ١٢٢ ، وأبو عبد الله بن شريح صاحب الكافي : ٢ / ٦٥ ، وأبو العباس المهدي صاحب الهداية : ١ / ٥٤ ، وأبو الطاهر بن خلف صاحب العنوان : ١ / ٧٨ .

^{٣٩} - ذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون ، وردَّ في تذكرته على من روى المد وأخذ به ، وغلط أصحابه ، وبذلك قرأ الداني عليه : ١ / ٦٧ ، وذكره أيضا ابن بليمة في تلخيصه : ١٢٣ ، وهو اختيار الشاطبي بحسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه ، قال أبو شامة : وما قاله ابن غلبون هو الحق ، ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٦٥ .

^{٤٠} - ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٦٨ .

^{٤١} - لسان العرب : ١٣ / ٤٢٥ .

^{٤٢} - في الغيث : يلحق .

^{٤٣} - في الغيث : كنت له .

^{٤٤} - في الغيث : فائدة الجواز و اللزوم .

^{٤٥} - في الأصل : على ما يعتمد .

^{٤٦} - منهم ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وقالون ورويس والأصبهاني . ينظر : النشر : ١ / ٢٨٣ .

^{٤٧} - ينظر : التيسير : ٣٢ ، الهادي : ١ / ٣٤ ، شرح الهداية : ١ / ٥٤ ، و ذهب إلى ذلك مكي وابن الفحاح وابن الباذش ، قال الداني : وهو قول عامة المصريين عنه ، ينظر : النشر : ١ / ٢٨٣ .

^{٤٨} - سورة البقرة : ٢٨٥ ، والمقصود بـ آمن اجتماع همزتين إحداهما متحركة والأخرى ساكنة ، فإن الهمزة الثانية منهما تبدل حرف مد من جنس ما قبلها إبدالاً لازماً واجبا ويزيدون في تمكين حرف المد زيادة متوسطة على مقدار التحقيق . لجميع القراء ليس عنهم في ذلك اختلاف . ينظر : التيسير في القراءات السبع : ٣١ ، النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٩٦ .

^{٤٩} - سورة هود : ٧٢ ، والمقصود به اجتماع همزتين في كلمة واحدة إحداهما للاستفهام ، ولكن بعد الهمزة حرف صحيح متحرك ، وهذا مما اتفق القراء على قراءته بالاستفهام ، والهمزة الثانية قد تسهل وقد تبدل ألفا والقياس فيها أن تكون بين بين . ينظر : النشر : ١ / ٢٨٤ ، التيسير في القراءات السبع : ٣٢ .

^{٥٠} - سورة البقرة : ٦ ، والمقصود به اجتماع همزتين في كلمة واحدة إحداهما للاستفهام أيضاً ، ولكن ما بعد الهمزة حرف صحيح ساكن ، وهذه الصيغة مما اتفق القراء على قراءته بالاستفهام أيضاً حال أنتم ، أسلمتم ، أقررتم ، والهمزة الثانية قد تسهل وقد تبدل ألفا والقياس فيها أن تكون بين بين . ينظر : النشر : ١ / ٢٨٢ ، التيسير في القراءات السبع : ٣٢ .

^{٤٣} - ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٨ ، بتصريف وإيجاز تام .

^{٥٢} - ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٩ .

^{٥٣} - يقصد الأبيات الآتية ، والفائدة المقصودة التي سيذكرها هي ما يترتب عليه في الهمزة الثانية من توجيهات.

^{٥٤} - في الأصل : ما ولى .

^{٥٥} - في الغيث : بالثاني .

^{٥٦} - في الأصل : وقال .

^{٥٧} - في الأصل : اتصادم .

^{٥٨} - في الأصل : لاجز .

^{٥٩} - علة امتناع هذا الوجه صوتية ، إذ لا يصح الابتداء بالوسط والانتهاه بالطويل .

^{٦٠} - في الغيث : للتركيب .

^{٦١} - ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٩ .

^{٦٢} - في الغيث : توسطه .

^{٦٣} - في الأصل : ثانية .

^{٦٤} - في الغيث : وباللزم .

^{٦٥} - في الأصل : في ذا .

^{٦٦} - في الأصل : فكان .

^{٦٧} - ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٩ .

^{٦٨} - المصدر نفسه : ١ / ٢٧٩ .

^{٦٩} - هذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان ، وهو أيضا في التيسير ويخرج من الشاطبية ، ويظهر من تلخيص العبارات والوجيز ، وقصر الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها ، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى ، وهو في جامع البيان ، ويخرج من الشاطبية ، ويحتمل من تلخيص ابن بليمة والوجيز ، وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا ؛ لأن قصر الأولى إما أن يكون على تقدير لزوم البدل ، فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز كظاهر بن غلبون ، فعدم جوازه من باب أولى ، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض كظاهر ما يخرج من الشاطبية ، فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مد الثانية وتوسطهما . النشر : ١ / ٢٧٩ .

^{٧٠} - في الأصل : لتستمع .

^{٧١} - الياء والياء على حساب الجمل ، هو إعطاء عدد لكل حرف بحسب تسلسله أبجديا ، فلهزمة واحد ، والياء اثنان ، والجيم ثلاث ، فيكون يب مختصر اثني عشر .

^{٧٢} - في الأصل : أفرد ما .

^{٧٣} - في كلامه رد على بعض الأوجه الفاسدة .

^{٧٤} - في الغيث : بأن .

^{٧٥} - يج مختصر للعدد ثلاثة عشر . ينظر الهامش الثامن والخمسون .

^{٧٦} - هو محمد بن أحمد بن محمد بن عماد المصري ثم المقدسي الشافعي محب الدين ابن الهائم ، فاضل ، حفظ القرآن واشتغل في الفقه والعربية والقراءات ، ثم صنف وخرج لنفسه ولغيره في سماع الحديث كثيرا ، توفي في رمضان سنة ٨٩٧ هـ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ٦ / ٣٥٥ ، معجم المؤلفين : ٩ / ١٣ .

^{٧٧} - وهو كتاب كفاية الحفاظ ، قال عنه صاحب الكشف : ((الكفاية (كفاية الحفاظ) الفية لابن الهائم شرحها زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩١٠ هـ ، سماه نهاية الهداية في تحرير الكفاية)) كشف الظنون : ٢ / ١٤٩٧ .

^{٧٨} - في الأصل : قصرا .

^{٧٩} - في الأصل : على .

^{٨٠} - في الأصل : اوا .

^{٨١} - في الأصل : تصادم .

^{٨٢} - في الأصل : تارك .

^{٨٣} - في الغيث : بدون .

^{٨٤} - في الأصل : جمع .

^{٨٥} - في الأصل : بالجواز .

^{٨٦} - في الأصل : نصرت .

^{٨٧} - في الأصل : كمال .

- ^{٨٨} - في الغيث : فماذا المعنى .
- ^{٨٩} - في الغيث : اجلا .
- ^{٩٠} - ديوانه : ١٤٥ .
- ^{٩١} - في الغيث : وانتم .
- ^{٩٢} - في الغيث : قد أثبت .
- ^{٩٣} - في الأصل : عسرا .
- ^{٩٤} - في الأصل : كن قطع .
- ^{٩٥} - في الأصل : قد حظلا .
- ^{٩٦} - في الغيث : فهكذا افعلا .
- ^{٩٧} - في الأصل : تختلى .
- ^{٩٨} - في الغيث : طولنا .
- ^{٩٩} - في الغيث : وقفنا .
- ^{١٠٠} - ساقط من الأصل .
- ^{١٠١} - في الأصل : وقد .
- ^{١٠٢} - في الأصل : فالحمد .
- ^{١٠٣} - في الأصل : مصطفى .
- ^{١٠٤} - معجم الطبراني الكبير : ١٩ / ١٨١ .